

خيرات» تسدّ الحاجة»

الكاتب



جمال الدويري

بانتشار المؤسسات والجمعيات الخيرية المعنية بكل ما يتصل بحاجات الناس، فإن أمر التسول لم يعد له ما يبرره غير أن البعض قد يستسهل الأمر، أمام كرم أهل الإمارات والمقيمين فيها

صحيح أن هناك أصحاب حاجة، وهذا حال الدنيا، وتأمين ما يحتاجون إليه هو واجب علينا جميعاً، لكن للأسف يختلط في هذا الشأن الحابل بالنابل، فيضيع المحتاجون الحقيقيون بين «المدعين»، وما تقوم به المؤسسات والجمعيات الخيرية سواء بالدعم المالي أو توفير المؤن قد يسد حاجات هؤلاء الناس، ويمنع عنهم الحرج، ويوفر لهم ما يستلزمهم

مسألة التسول في الدولة تكافح بشتى السبل، وإن كان عدد المتسولين في الإمارات لا يقارن بالدول الأخرى، بيد أن مسألة تأمين الاحتياجات الأساسية للحياة يمكن أن تكون أكثر سلاسة في دولة مثل الإمارات، لأن خيرها يصل إلى جميع بقاع الأرض، فما بالك بالناس الذين يعيشون على أرض الخير

بعض المتسولين يمتهنون أساليب وأفكاراً جديدة لممارسة طقوسهم، لأنهم فعلاً غير محتاجين، ويقصدون هذا الباب لأنه طريقة سهلة لجني المال بغض النظر عما يعرض نفسه له من أذى

آخر صرعات المتسولين، ما أعلنت عنه إدارة المشبوهين والظواهر الجنائية في الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية في شرطة دبي، من إلقاء القبض على امرأة آسيوية، تمتهن «التسول»، وتحمل بحوزتها «أوراقاً وأدوات وطلاسم شعوذة، وأحجبة للسحر»، تستخدمها أثناء التسول لاعتقادها أنها تساعد على التأثير في الناس لمنحها ما تريده من مال

التسول، جريمة يعاقب عليها القانون، وهي وفق المادة 475 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 31 لسنة 2021 فإنه

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على 3 أشهر، وبالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف درهم، كل من ارتكب جريمة التسول بالاستجداء، بهدف الحصول على منفعة مادية أو عينية بأية صورة أو وسيلة، ويعد ظرفاً مشدداً إذا ارتكب جريمة التسول في الأحوال الآتية: إذا كان المتسول صحيح البنية أو له مورد ظاهر للعيش. إذا كان قد اصطنع الإصابة بجروح أو عاهات مستديمة، أو تظاهر بأداء خدمة للغير، أو استعمل أية وسيلة أخرى من وسائل الخداع والتغدير، بقصد التأثير في الآخرين لاستدراار عطفهم

الجهات الأمنية لطالما أكدت وشددت على وجوب مكافحة ظاهرة التسول، ونصوص القانون واضحة، وأبواب الخير في الدولة كثيرة جداً، ولكن للأسف فإن كثيراً من المتسولين هم من مخالفين الإقامة، ولا يمكنهم اللجوء إلى الجهات الخيرية لطلب الحاجة، فيعالج جريمة الإقامة غير المشروعة بجريمة أخرى

jamal@daralkhaleej.ae

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024